

تقرير

مارلين خليفة
marlenekhalife@النظريات التي تحكم سلوك الدول:
تحقيق المصالح السيادية عبر القوت الناعمة

تنطلق العلاقات الدولية في مجملها من النظرية الواقعية المرتكزة على المصلحة الوطنية والقوة وتوازن القوى. لكن لهذه النظرية اشكالا عدة تتغير مع تغير المتحكمين بمصائر غالبية الدول. فما هي النظريات التي تحكم العلاقات الدولية وتشرح سلوك الدول حيال بعضها البعض؟

لا يعد تحليل الاسس والمعايير التي تحكم العلاقات بين الدول امرا بسيطا ويرتبط فعليا بتفسير العلاقات السياسية القائمة منذ قرون من حيث صراع النفوذ والاستراتيجيات والتحالفات. من هنا تنبثق اهمية معرفة ما يسمى قوانين الجغرافيا السياسية والنظريات التي توجه الحوادث السياسية في العالم.

تتعدد النظريات التي تفسر حقيقة العلاقات بين الدول والاسباب التي تقود الى الحروب او التحالفات، ومنها النظرية الواقعية التي شكلت الظاهرة الاساسية التي تحكم العلاقات الدولية منذ معاهدة وستفاليا في العام 1648، ونشوء الدولة المؤسساتية القائمة على مبدأ السيادة الوطنية.

في هذا السياق، تقدم الباحثة في الشؤون الدولية رانيا حتي شرحا وافيا لهذه النظريات. تقول لـ"الامن العام" ان "العلاقات بين الدول تحكمها

بعد انتهاء الحرب الباردة وبزوغ عصر العولمة تطورت النظريات التي تفسر طبيعة العلاقات بين الدول، وبرزت مدارس جديدة منها النيوليبرالية الاقتصادية، ونظرية غرازر حول الانساق الدولية، اي القواعد والقوانين التي يجب ان تحكم العلاقات الدولية، فيما فرضت نظرية الاعتماد المتبادل لجوزف ناي وروبير كوهين نفسها بفضل ازدياد التجانس الثقافي والاجتماعي والاقتصادي بين الدول في ظل تقلص الحواجز بينها".

في السياق عينه، رتب انهيار الاتحاد السوفياتي مجموعة نتائج ساهمت في تكوين ملامح الفترة التي يتسم بها النظام الدولي في العلاقات الدولية. تشير حتي: "خلال تلك الحقبة تربعت الولايات المتحدة الاميركية على قمة النظام الرأسمالي بما تملكه من قدرات عسكرية واقتصادية وتكنولوجية، ما عد مثابة انتصار للنموذج الرأسمالي الاميركي. بفضل القوة الناعمة والعولمة استطاعت

منظمات واتحادات وحلفاء ومنتديات ومجموعات

- منظمة الامم المتحدة.
- منظمة الاتحاد الافريقي.
- منتدى التعاون الاقتصادي لدول اسيا والمحيط الهادئ.
- جامعة الدول العربية.
- بريكس وتضم البرازيل، روسيا، الهند، الصين وجنوب افريقيا.
- مجموعة ريو: تضم دول اميركا الجنوبية وبعض دول الكاريبي.
- دول الكومنولث، تضم 53 دولة.
- مجموعة البلدان الناطقة البرتغالية.
- مجموعة شرق افريقيا.
- منظمة التعاون الاقتصادي.
- الاتحاد الاوروبي The European Union
- النور الاسيوية الاربعة: هونغ كونغ، سنغافورة، كوريا الجنوبية وتايوان.
- مجموعة الدول الاربعة: تضم البرازيل، المانيا، الهند، اليابان، وهي تدعم بعضها البعض للحصول على مقعد دائم في مجلس الامن.
- مجموعة الثماني: (G8) كندا، الولايات المتحدة، الصين، المملكة المتحدة، فرنسا، اليابان، روسيا وإيطاليا.
- مجموعة الثماني + خمسة G8+5: تضم دول مجموعة الثماني، بالإضافة الى دول البرازيل، الصين، الهند، المكسيك وجنوب افريقيا.
- مجموعة الخمسة: تضم البرازيل، الصين، الهند، المكسيك وجنوب افريقيا.
- مجموعة العشرين (G20).
- مجموعة الدول الصناعية السبع (G7).
- مجموعة ال77 (G77).
- مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- منتدى حوار ايسا الذي يشمل دول البرازيل والهند وجنوب افريقيا.
- اتحاد منظمة الدول الاميركية ويضم 35 دولة.
- اوبيك منظمة الدول المصدرة للنفط.
- مجموعة دول المحيط الهادئ.
- اتحاد دول اميركا الجنوبية.
- مجموعة فيسغراد: اربع دول في اوروبا الوسطى.
- المجلس التركي: يضم اذربيجان، تركيا، كازاخستان وقيرغيزيا.



الباحثة في الشؤون الدولية رانيا حتي.

ويمكن تناوله كنموذج في العلاقات الدولية، بحيث شكل احدي النقاط الرئيسية التي تركز عليها النظريات لفهم سلوك وحواجز تلك الدول، وتأکید للنظرية الواقعية التي عرفناها بداية، القائمة على المصلحة الوطنية والقوة وتوازن القوى. بعد الصعود الصيني وانحسار السيطرة الكاملة للولايات المتحدة الاميركية، زادت الحدة في العلاقات الدولية وباتت اشد تعقيدا في عالم تسوده الفوضى".

ازداد التأزم في العلاقات بين تلك الدول بعد تفشي جائحة كورونا وتداعياتها الصحية والاقتصادية والاجتماعية الكارثية على العالم. تشير حتي الى انه "بعد جائحة كورونا انعدمت النظريات التعاونية لتتغلب عليها المصلحة الوطنية والذاتية والانانية، الامر الذي عزز طبيعة الصراع وحرب الكل ضد الكل. لكن على الرغم من التنافس والصراع الاقتصادي الشرس، اعطت نظرية "الضرورة" و"عبر الوطنية" حلولا لمعالجة القضايا العالمية في ظل التناقضات الحاصلة وعدم تجانس المصالح بين الدول الكبرى بهدف حصر الخلافات والعودة الى الاعتماد المتبادل المعقد على الرغم من "الدولانية" المسيطرة في العلاقات الدولية (الدولانية تعني الدولة بمقوماتها الخمسة: السلطة والشعب والاقليم والشخصية القانونية والسيادة)، ومناهضة الخلل عبر الارتكاز على القانون والقواعد الدولية،

واعطاء دور للحكومة الدولية التي تشمل الجهات الرسمية وغير الرسمية لحل القضايا عبر الوطنية، والابتعاد من الهيمنة التي تؤثر في تلك العلاقات في ظل هذه التحديات الانية".

في اختصار، لا يزال العالم يعيش في القرن الحادي والعشرين في نظام عالمي فوضوي وخصوصا بعد احياء جائحة كورونا للصراعات من جديد بسبب الركود الاقتصادي. لكن ينتظر من اللاعبين الدوليين والمنظمات الحكومية وغير الدولية ومن بينها الافراد والمنظمات غير الحكومية، توسيع افاق النقاش للدخول الى معالجة الخلل وحل المشاكل الانسانية بطريقة تشاركية وتعاونية، واتخاذ الاعتماد الاقتصادي والصحي والبيئي المتبادل اطارا جديدا لتجنب الخلافات والصدامات بين الدول.

تقول حتي: "لا شك في ان تنامي الاعتماد المتبادل يقلل من احتمالية نشوب حروب باردة حقيقية او حروب ساخنة، لان كل الدول لديها حوافز للتعاون في عدد من المجالات بما فيها الامن الصحي. في الوقت نفسه، ان سوء التقدير مثل خطر السير في اثناء النوم يؤدي الى كارثة بشرية. من المؤكد ان ترابطا وتفاعلا كهذا في شتى المجالات الصحية والبيئية الخ... يسهل من احتمالية التعاون والسلم والاستقرار. اما عكس ذلك، فيمكن ان يؤدي الى تدمير شامل مؤكد ومتبادل، وربما يفكك القواعد القانونية التي تقوم عليها العلاقات الدولية وقد يشعل العالم، فعلى الرغم من بعض قوة الدول وضعف بعضها الاخر على الساحة الدولية، الا ان جميع الدول في حاجة الى التعاون والتشارك لتفادي الوصول الى الانهيار".

تختم حتي بقولها: "يبقى الحل الامثل في السعي الى اتفاق على انشاء مؤسسات عبر وطنية، او اطر قانونية عليا، تديرها حوكمة دولية يتم الاحتكام اليها لعلاج الخلافات، لتبقى عاملا مهما في تجنب الصدامات الدولية بما فيها بين الصين والولايات المتحدة وبقية الدول كاطر لتسوية الخلافات، فضلا عن اعتماد الاطر المؤسساتية، او القانونية التي تؤدي الى لعب دور مهم في ادارة النزاعات ومعالجة المشاكل والتحديات والتهديدات العالمية المشتركة. وربما قد تقلل تلك الاطر من العلاقات الدولية الاكثر تشددا وانانية والاتجاه نحو علاقات دولية اكثر انسانية والخضوع مجددا لقواعد قانون دولي لا تتحكم فيها الانتقائية والاستثنائية".